أكدت أنها تتابع عن كثب وباهتمام بالغ التطورات ولن تدخر أي جهد في تأمين الإفراج عنهم

الكويت: الحفاظ على سلامة المواطنين المشاركين في «أسطول الصمود» أولوية أساسية

مصادر لـ «الأنباء»: المحتجزون وصلوا إلى ميناء أسدود وسيتم ترحيلهم فور انتهاء التحقيقات معهم

رشيد الفعم وكونا:

أكدت الكويت أنها تتابع عن كثب وباهتمام بالغ التطورات المتعلقة باحتجاز عدد من المواطنين الكويتيين المشاركين في أسطول الصمود العالمي.

وقالت وزارة الخارجية في بيان رسمي إنها تبذل جميع الجهود الممكنة لضمان سلامة المواطنين والعمل على تأمين الإفراج عنهم في أقرب وقت.

وشددت على أن الحفاظ على سلامة المواطنين الكويتيين أولوية أساسية، مؤكدة أنها لن تدخر أي جهد في هذا الإطار.

إلى ذلك، أكدت مصادر لـ«الأنباء» ان الكويتيين المحتجزين في أسطول الصمود وصلوا إلى ميناء أسدود التابع للكيان الصهيوني وتم احتجاز السفينة التي تقلهم. وأشارت المصادر إلى أنه من خلال اتصالات للجهات المعنية مع أطراف أخرى أكدوا أن تحقيقات أجريت معهم وسيتم ترحيلهم بعد الانتهاء منها.

وبينت أن الكويت تبذل جهودا متواصلة للإفراج عن المواطنين المحتجزين بأقرب وقت ممكن.

وكان المواطنان الكويتيان عبدالله المطوع وخالد العبدالجادر المشاركان في «أسطول الصمود» لكسر الحصار على غزة قد أعلنا تعرضهما للاختطاف على يد القوات الإسرائيلية أثناء وجودهما على متن سفينة سبكترا، وناشدا الحكومة الكويتية التدخل العاجل لإطلاق سراحهما. وقال خالد العبدالجادر في مقطع مصور عبر تطبيق انستغرام: «تعرضت للاختطاف من قبل الكيان الصهيوني الغاصب، رغم أن رحلتنا سلمية وتهدف فقط إلى كسر الحصار عن غزة، وأرجو من دولتي التحرك فورا لإخراجي».

من جهته، قال عبدالله المطوع في رسالة مماثلة: «زرت الكثير من الدول والمناطق المحتاجة للدعم في آسيا وأفريقيا، والآن أزور غزة وهي الأكثر حاجة للزكاة، وأتيت إليها بكل حب وسلام ورحمة وعلى متن سفينة لا علاقة لها بالعنف. لكن للأسف تم اختطافي من قبل الجيش الإسرائيلي، وأناشد الحكومة أن تبذل قصارى جهدها لمتابعة الموضوع وإخراجي».

ويشارك في الأسطول الذي اعترضته القوات الإسرائيلية أيضا مواطن كويتي ثالث هو د.محمد جمال، الذي سبق أن أعلن في عدة فيديوهات دعمه لغزة، كما شارك ضمن فريق طبي كويتي زار القطاع خلال الحرب.

وبعد توقيف المواطنين خالد العبدالجادر وعبدالله المطوع جرى توقيف المواطن الثالث د.محمد جمال، وهو جراح معروف، وقد بث فيديو في وسائل التواصل أعلن فيه أنه يتعرض للاختطاف من قبل الإسرائيليين. وأضاف: «إذا شاهدتم هذا الفيديو فنحن قد اعتقلنا وعلى المجتمع الدولي أن يتحرك».

عبدالله المطوع

د. محمد جمال

خالد العبدالجادر

استدعاء وطرد ديبلوماسيين.. وتظاهرات وإضرابات.. وتحقيق قضائي في «الانتهاك الصارخ للقانون الدولي»

إسرائيل ترحّل نشطاء «أسطول الصمود» إلى أوروبا و إدانات وغضب عالمي

عواصم ـ وكالات: أعلنت إسرائيل عدم تمكن أي سفينة من «أسطول الصمود العالمي»، الذي كان يحمل مساعدات إنسانية إلى غزة، من كسر الحصار المفروض على القطاع، وذلك بعد اعتراض بحرية الاحتلال سفن وقوارب الأسطول قبل دخولها المياه الإقليمية وتوقيف النشطاء الدوليين الذين كانوا على متنه تمهيدا لترحيلهم، ما أثار موجة إدانات واسعة ومطالبات بضمان سلامة الموقوفين والإفراج الفوري عنهم.

وقالت وزارة الخارجية الإسرائيلية في بيان على منصة «إكس» أمس: «لم ينجح أي من يخوت الاستفزاز التابعة لـ«حماس ـ الصمود» في محاولته دخول منطقة قتال نشطة أو كسر الحصار البحري القانوني».

ولفتت الوزارة، في بيان منفصل، إلى أنها سترحل جميع الناشطين الذين كانوا على متن سفن الأسطول التي اعترضتها قوات البحرية الإسرائيلية وغيرت وجهتها إلى ميناء أسدود، مؤكدة أنهم «بخير وبصحة جيدة»، قائلة: ركاب «حماس ـ الصمود» على يخوتهم وهم بأمان وسلام، حيث تم نقلهم إلى إسرائيل حيث ستبدأ إجراءات ترحيلهم إلى أوروبا.

من جهته، قال «أسطول الصمود العالمي» في بيان أمس ان: السلطات الإسرائيلية اعتقلت أكثر من 443 متطوعا من 47 دولة بعد اعتراض جيش الاحتلال عشرات السفن بالأسطول فجر أمس بالمياه الإقليمية، وقادتهم إلى ميناء أسدود.

وشدد بيان الأسطول على أن الجيش الإسرائيلي «اختطف مئات الناشطين الذين كانوا على متن سفن بقافلة مدنية سلمية تسعى لكسر الحصار المفروض على قطاع غزة».

وأفاد بأن المشاركين تعرضوا للهجوم بمدافع المياه من قبل جيش الاحتلال، وتم التشويش على اتصالاتهم قبل اقتحام سفنهم وقواربهم.

واعتبر البيان أن اعتراض إسرائيل قافلة الصمود في المياه الدولية «جريمة حرب وانتهاك صارخ للقانون الدولي»، داعيا إلى «التدخل الدولي الفوري، وضمان سلامة النشطاء الدوليين وإطلاق سراحهم فورا».

وطالب «الحكومات وقادة العالم والمؤسسات الدولية بالحفاظ على سلامة جميع الموجودين على متن سفن الاسطول وإطلاق سراحهم».

وكانت سفن وقوارب اسطول الصمود العالمي على بعد حوالي 100 كيلومتر عند اعتراضها قبالة قطاع غزة المدمر، داخل منطقة تسير فيها إسرائيل دوريات لمنع أي قوارب من الاقتراب من قطاع غزة.

وقبيل الاعتراض أطلقت البحرية الإسرائيلية تحذيرا للأسطول من أنه يقترب من «منطقة قتال نشط» و«ينتهك حصارا قانونيا»، وطلبت من سفنه وقواربه تغيير مساره، وعرضت نقل أي مساعدات إنسانية ـ بشكل سلمي ـ عبر «قنوات آمنة» إلى غزة.

في السياق، أفادت وكالة أنباء «الأناضول» بأن فرقاطة تركية أجلت سبعة ناشطين من سفينة «صن فلاور» ضمن «أسطول الصمود» بعد تعطل سفينتهم وتسرب المياه إليها في عرض البحر المتوسط.

وذكرت الوكالة أنه تم نقل الناشطين بسلام إلى ميناء مرمريس بولاية موغلا غربي تركيا.

وأثار اعتراض إسرائيل للسفن إدانات وتحركات دولية، ما بين الاستنكار الشديد، والتحركات الاحتجاجية الواسعة، ضد الخطوة الإسرائيلية التي اعتبرت «انتهاكا صارخا للقانون الدولي» و«اعتداء على مدنيين ونشطاء إغاثة سلميين».

ودانت وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية هجوم الاحتلال الإسرائيلي وعدوانه على أسطول «الصمود العالمي» واعتبرته انتهاكا أخلاقيا وقانونيا للقانون الدولي والأعراف الدولية.

وحملت الوزارة سلطة الاحتلال غير القانوني المسؤولية عن أمنهم وسلامتهم.

بدورها، أصدرت حركة «حماس» بيانا شديد اللهجة نددت فيه باعتراض الأسطول، معتبرة اياه «اعتداء غادرا وجريمة قرصنة وإرهابا بحريا ضد مدنيين عزل».

ودانت دولة قطر بشدة اعتراض قوات الاحتلال «أسطول الصمود»، مؤكدة أنه انتهاك سافر للقوانين الدولية وتهديد لحرية الملاحة والأمن البحري.

وشددت «الخارجية القطرية»، في بيان، على ضرورة ضمان سلامة جميع المشاركين في الأسطول والإفراج عنهم فورا، داعية إلى فتح تحقيق عاجل في الحادث ومحاسبة المسؤولين عنه أمام العدالة.

وجددت الوزارة دعوة دولة قطر للمجتمع الدولي للاضطلاع بمسؤولياته الأخلاقية والقانونية والتصدي بحزم لانتهاكات سلطات الاحتلال المستمرة للقانون الإنساني الدولي وضمان دخول المساعدات الإنسانية بشكل آمن ومستدام ودون عوائق إلى مناطق قطاع غزة كافة.

بدوره، ندد الرئيس التركي رجب طيب اردوغان بالهجوم الإسرائيلي على مدنيين يبحرون في المياه الدولية، مؤكدا ان ذلك يكشف «مرة جديدة وحشية إسرائيل».

وأعلنت السلطات القضائية في إسطنبول فتح تحقيق حول اعتقال مواطنين أتراك كانوا ضمن الأسطول، فيما اتهمت وزارة الخارجية التركية تل أبيب بارتكاب «عمل إرهابي» عبر اعتراضها أسطول الصمود في عرض البحر.

وقالت الوزارة في بيان انها «شرعت في اتخاذ كل التدابير اللازمة لضمان الإفراج الفوري عن مواطنيها والركاب الآخرين الذين احتجزتهم القوات الإسرائيلية»، مؤكدة أن هذا التصعيد الإسرائيلي قد يضر بالجهود الدولية الرامية للتوصل إلى وقف إطلاق النار في غزة.

من جانبها، استدعت إسبانيا القائمة بأعمال السفارة الإسرائيلية في مدريد، وقال وزير الخارجية خوسيه مانويل ألباريس لمحطة «تي في إي» التلفزيونية ان 65 إسبانيا كانوا على متن الأسطول.

كما استدعت بلجيكا استدعت سفيرة إسرائيل لدى بروكسل، على خلفية هذا الهجوم.

وأعربت السلطات البريطانية عن قلقها إزاء اعتراض البحرية الإسرائيلية لأسطول الصمود، مؤكدة أنها تجري اتصالات مع السلطات الإسرائيلية لضمان التعامل الآمن مع المواطنين البريطانيين على متن السفن.

كذلك، عبرت كل من فرنسا وإسبانيا عن قلقهما، وطالبتا إسرائيل بضمان سلامة رعاياهما وحقهم في الحماية القنصلية والسماح لهم بالعودة بسرعة.

وفي إيطاليا، التي اعتقل 22 من مواطنيها كانوا على متن الأسطول، تفجرت موجة غضب واسعة، حيث دعت أكبر نقابة عمالية في البلاد (سي.جي.آي.إل) إلى إضراب عام اليوم الجمعة، تضامنا مع نشطاء أسطول الصمود.

واندلعت مظاهرات في عدد من المدن الإيطالية بينها العاصمة روما، إضافة إلى بروكسل، وبرلين، وبرشلونة واسطنبول.

في سياق متصل، أعلن الرئيس الكولومبي غوستافو بيترو، أنه أمر بطرد كل أفراد البعثة الديبلوماسية الإسرائيلية المتبقين في البلاد على خلفية «الجريمة الدولية» التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية.

وفي البرازيل، أعرب وزير الخارجية ماورو فييرا أعرب، عن قلق بلاده بشأن سلامة المواطنين البرازيليين الـ 15 على متن الأسطول، وبينهم نائب فيدرالي.

وكذلك نددت جنوب أفريقيا بالاعتداء الإسرائيلي على سفن أسطول الصمود، قائلة إن اعتراض تلك السفن قبالة سواحل غزة يؤكد انتهاك إسرائيل المستمر للقانون الدولي. وضم «أسطول الصمود العالمي»، الذي انطلق مطلع سبتمبر الماضي من إسبانيا حوالي 45 سفينة على متنها مئات الناشطين من أكثر من 40 دولة، بينهم: الناشطة البيئية السويدية غريتا ثونبرغ، وحفيد نيلسون مانديلا النائب السابق في جنوب أفريقيا ماندلا مانديلا، ورئيسة بلدية برشلونة السابقة آدا كولاو.

وكان يهدف إلى «كسر الحصار المفروض على غزة» وتقديم «مساعدات إنسانية للسكان المحاصرين الذين يواجهون المجاعة والإبادة الجماعية».

عدد من النشطاء بينهم السويدية غريتا تونبيرغ والبرازيلي تياغو افيلا وآخرون بعد أن احتجزتهم القوات الإسرائيلية (أ.ف.ب)

«حماس» تؤكد صعوبة تسليم المحتجزين وفقاً لخطة ترامب

عواصم ـ وكالات: أكدت حركة المقاومة الإسلامية حماس، صعوبة عملية إطلاق سراح جميع المحتجزين الأحياء وتسليم جثث القتلى إلى الجانب الإسرائيلي تنفيذا لما نصت عليه خطة الرئيس الأميركي دونالد ترامب بشأن انهاء الحرب في قطاع غزة.

وبحسب ما أوردته وكالة الأنباء الفلسطينية «معا»، فقد أوضحت حماس للوسطاء خلال مشاورات الدوحة أن الحركة «تطلب المزيد من الوقت لمراجعة الشروط الواردة في خطة ترامب». كما أعرب ممثلو الحركة عن «تحفظات الحركة على بعض بنود الخطة المكونة من عشرين بندا»، بالإضافة إلى ضمانات واضحة لالتزام إسرائيل بوقف الحرب، وأنها تحتاج لجداول زمنية لانسحاب إسرائيل، وبند نزع سلاح «حماس».

وأكدت حماس أن «إطلاق سراح جميع المحتجزين الـ48 كما هو محدد في خطة ترامب، سيكون صعبا».

وكانت تقارير سابقة قد أفادت بأن حماس أصرت على إطلاق سراح المحتجزين تدريجيا بدلا من الالتزام بالموعد النهائي المحدد في الخطة الأميركية، إلا أن المشكلة الرئيسية تكمن في أن الحركة تعجز عن التواصل مع الجماعات التي تحتجز المحتجزين بسبب كثافة العمليات الإسرائيلية في غزة، وتفتقر أيضا إلى معلومات دقيقة حول مواقع المحتجزين وحالتهم الصحية الحالية.

وفي سياق المواقف الدولية تجاه الحرب الاسرائيلية على قطاع غزة، قال رئيس وزراء لوكسمبورغ لوك فريدن دعم حكومة بلاده حزمة عقوبات ضد حكومة إسرائيل، وهذا يتطلب قرارا بالإجماع داخل الاتحاد الاوروبي. مؤكدا ان العقوبات وسيلة للضغط على الحكومة الإسرائيلية للالتزام بالقانون الدولي.

وأضاف فريدن، اعترافنا بدولة فلسطينية يهدف أيضا إلى إبلاغ رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو رسالة بضرورة وقف إطلاق النار. معتبرا ان «ما يجري في قطاع غزة غير مقبول».

وقال، اعترافنا بدولة فلسطينية جزء من خريطة طريق وضعها اجتماع نيويورك لإحلال السلام، ولا يمكننا قبول تجويع سكان قطاع غزة، وأناشد كل الإسرائيليين ضمان عدم تجويعهم، يجب إطلاق سراح الرهائن من قطاع غزة.

وفيما يتواصل التصعيد الإسرائيلي في غزة، أفادت وزارة الصحة الفلسطينية بمقتل 75 شخصا بينهم 13 من منتظري المساعدات وموظف في منظمة اطباء بلا حدود، كما اصيب العشرات جراء غارات إسرائيلية متواصلة على قطاع غزة، مع استمرار النزوح.

وذكرت تقارير أن الجيش الإسرائيلي يواصل عملية نسف منازل ومربعات سكنية داخل الأحياء.

ماكرون يدعو الأوروبيين إلى التصدي لـ«الأسطول الشبح» الروسي وأوكرانيا تطالب بتحرك لمواجهة «التصعيد»

عواصم ـ وكالات: دعا الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون أمس الأوروبيين إلى تنظيم صفوفهم «بالتنسيق الوثيق» مع حلف شمال الأطلسي «الناتو» لـ«زيادة الضغط» على الأسطول الشبح الروسي الذي يسمح لموسكو بتصدير النفط بالالتفاف على العقوبات الغربية.

وقال ماكرون في افتتاح قمة الجماعة السياسية الأوروبية في كوبنهاغن «من المهم للغاية زيادة الضغط على الأسطول الشبح لأن ذلك يخفض بشكل واضح قدرة روسيا على تمويل مجهود الحرب».

واقترح «العمل في إطار تحالف الراغبين» الذي يضم دولا تدعم أوكرانيا عسكريا «بالتعاون الوثيق مع الناتو من أجل تحديد طريقة تعزيز فاعلية هذا العمل المشترك إلى حده الأقصى».

وشدد ماكرون على أن الضغط على روسيا يمكن أن يمر عبر تكثيف عمليات التفتيش للتأكد من التزام ناقلات النفط القوانين الدولية، مشيرا إلى مثال اعتراض سفينة مشبوهة السبت قبالة السواحل الفرنسية وعمليات التفتيش التي حصلت على متنها.

وبحسب ماكرون، فإن تجارة النفط المرتبطة بالأسطول الشبح الذي يضم مئات السفن تمثل «أكثر من 30 مليار يورو» من ميزانية روسيا، وتسهم في تمويل «30 إلى 40٪» من مجهودها الحربي.

من جهته، حذر الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي من أن التوغلات الأخيرة للطائرات المسيرة في أوروبا تظهر أن روسيا تسعى إلى «التصعيد»، داعيا الأوروبيين للوقوف إلى جانب أوكرانيا، خلال قمة أوروبية غير رسمية في كوبنهاغن الخميس.

واعتبر زيلينسكي أن إستراتيجية موسكو هي «ببساطة: تقسيم أوروبا»، مؤكدا أن المطلوب هو «أن نفعل العكس تماما».

من جانبه، حذر رئيس الوزراء الروماني نيكوسور دان، الذي تعرضت بلاده أيضا لاختراقات بطائرات مسيرة، من أن قواته «ستسقط أي مسيرة جديدة تنتهك أجواءها».

صورة جماعية للقادة المشاركين بقمة أوروبا السياسية في كوبنهاغن (أ.ف.ب)

إدارة ترامب تلغي تمويلاً فيدرالياً لنيويورك وكاليفورنيا وسط الشلل الفيدرالي

واشنطن ـ أ.ف.ب: تعتزم إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، وفي خضم الشلل الفيدرالي المتواصل، إلغاء مليارات الدولارات من التمويل الفيدرالي المخصص لمشاريع النقل العام في نيويورك والطاقة الخضراء في كاليفورنيا، وفق ما أفادت مصادر رسمية أمس.

ويأتي الإعلان فيما يبدو كحلقة جديدة من الضغوط على الديموقراطيين، بعدما دخلت الولايات المتحدة فجر الأربعاء في حالة إغلاق حكومي شل العديد من الخدمات العامة في البلاد.

وكانت نيويورك، المعقل الديموقراطي، ستستفيد من 18 مليار دولار من الأموال الفيدرالية لتمويل مشروع توسيع خط مترو وبناء نفق جديد تحت نهر هدسون لقطارات الضواحي.

وتستهدف تلك المشاريع، التي جرى الإعداد لها منذ سنوات، تخفيف الازدحام المروري وتحسين تنقل ملايين الأشخاص في مدينة نيويورك وضواحيها.

وربطت وزارة النقل الأميركية في بيان قرارها بـ «الشلل الحكومي الذي دبره تشاك شومر وحكيم جيفريز»، زعيما الأقلية الديموقراطية في مجلسي الشيوخ والكونغرس.

وأوضح وزير النقل شون دافي، المقرب من ترامب، أن «غياب الموازنة أجبر الوزارة على الاستغناء عن الموظفين» المكلفين بدراسة المشروعين في نيويورك، قبل أن يهاجم ما وصفه بـ «القرار المتهور للديموقراطيين الراديكاليين بأخذ الحكومة الفيدرالية رهينة لتقديم مزايا للمهاجرين غير الشرعيين».

وفي كاليفورنيا، المعقل الآخر للمعارضة الديموقراطية، أعلن فريق ترامب إلغاء تمويل فيدرالي بقيمة 1,2 مليار دولار لمشروع شبكة لإنتاج الهيدروجين الأخضر.

ورد حاكم الولاية الديموقراطي غافين نيوسوم بالقول إن «السياسة المتعلقة بالطاقة في أميركا ترامب تحددها المزايدات، في ازدراء للاقتصاد ولأبسط مبادئ المنطق»، مؤكدا أن المشروع سينفذ رغم ما «تحاول واشنطن فرضه علينا».